حملات القمع والإرهاب مستمرة ضد المناضلين المغاربة

الاختيار الثوري

العدد 45
مارس 1980
الثمن 2 ف

ALIKHTIAR - ATHAOURI · REVUE MENSUELLE MAROCAINE

- ماذا يُحضّر من جديد للصحراء المغربية ؟
- مأزق السياسة الاقتصادية المغربية
- كيف تصبح الوداديات ديمقراطية ؟

دراسة

الحركة اليسينية في الوطن العربي
آفاق مواجهتها

الردّة اليمينية في الوطن العربي وآفاق مواجهتها

في الوقت الحاضر تجتاح الوطن العربي ردة يمينية لم يسبق لها مثيل. وقبل سنوات فقط، كان الوطن الكبير يفور بالنشاط ويغلي بالتغييرات السياسية التقدمية، وكانت أرضه ساحة لمعركة تاريخية هائلة ـ احتدمت في أعقاب السقوط المفجع لفلسطين في أحضان الحركة الصهيونية ـ وظلت مستمرة دون انقطاع حتى أوائل السبعينات، حيث أخذ اتجاه الحركة التحررية والثورية الصاعدة يأخذ منحى آخر، منحدرا ومتراجعا، ويدخل مرحلة من الجزر بعد ان سادت مرحلة المد والتقدم.

وخلال هذه الفترة الايجابية التي استمرت أزيد من عشرين سنة، صعدت الى سطح الحياة السياسية طبقات وفئات اجتماعية، وأفكار واتجاهات سياسية، وبرزت على الواجهة قيادات جديدة، بعد ان اسقط الصراع العربي ـ الصهيوني، في مشرق الوطن العربي حلف الاقطاع والبورجوازية الكومبرادورية المحمية بالاستعمار التقليدي، ثم بالامبريالية الهاجمة من بعده. وكان جوهر هذه الافكار والاتجاهات السياسية يرتكز حول ضرورة تحرير الوطن العربي من النفوذ الخارجي، وحتمية توحيده، ولزوم ايصاله الى شكل جديد من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لم يلبث أن وجد تعبيرا متكافئا معه في شعار "بناء الاشتراكية". ومع تباين منبث وطريقة نشوء هذه القوى الجديدة بتباين ظروفها المحلية وأوضاعها الخاصة، فانها التقت عند هذه الشعارات الكبيرة الثلاث: وحدة الوطن العربي، وتحريره من الاستعمار والصهيونية وحليفتهما الرجعية المحلية، والسير به نحو الاشتراكية...

واذا كان قد حدث تباين في تبلور هذه الشعارات وبالتالي في وعيها جماهيريا من قبل الطليعة السياسية المنظمة، فانها كانت متضمنة لامال الجماهير وطموحاتها وموجهة لمناهج عمل القوى الجديدة الكبرى التي برزت الى ساحة الفعل السياسي. وعلى وجه الاجمال يمكن القول: أن هذه القوى أو غالبيتها (الناصرية، حركة البعث العربي الاشتراكي، الحركة الوطنية في المغرب العربي) قد تبنت على الصعيد الداخلي برنامجا اجتماعيا واقتصاديا مغايرا للتطور البورجوازي التقليدي كما عرفه التاريخ الاوربي، وانها ذات منشأ فلاحي بالاصل، امتزج جمهورها بالجمهور البورجوازي الصغير والمتوسط في المدن، ليشكل قوة شعبية هائلة ذات برنامج واضح العداء للاقطاع والاستعمار، وان كانت لم تمتلك خطة عمل قادرة على ايصاله الى الاشتراكية برغم وضوح قصده الاشتراكي كهدف نهائي.

هذه القوى آمنت ايمانا عميقا بتحديث مجتمعاتها، بواسطة تطور يختلف عن التطور الرأسمالي الاوربي الكلاسيكي، ونجحت في التصدي لبعض المهمات الاساسية للثورة الوطنية المعادية للا مبريالية، وان كانت لم تحل في أي قطر عربي هذه المهمات حلا جذريا، سواء بسبب فصلها عن افقها الاشتراكي والتصدي لها بالتالي كمهمات قائمة بذاتها ـ اصلاح زراعي يفتت الملكية ولا يعيد تجميعها لانه لا يرى البعد الاشتراكي لحل المسألة الزراعية، على سبيل المثال ـ او بسبب المصالح الاجتماعية التي تبنتها وناضلت من اجلها، وهي مصالح قادت الى امساك العصا من منتصفها، والى سياسة توازنات اجتماعية دقيقة، لم تلبث أن اختلت وانهارت تماما بضربة خارجية سددها لها العدو الامبريالي ـ الصهيوني، المتحالف مع الرجعية العربية في المشرق العربي، وذلك في حرب ١٩٦٧.

الا أن هذه السياسات الوسطية التي مكنت شريحة واسعة من الجهاز الاداري والعسكري، أي من جهاز الدولة، من مراكمة ثروات واقامة علاقات مع البورجوازية المحلية (التجارية والزراعية والعقارية) ما كانت لتستطيع الصمود الى الابد، لان هذه البورجوازية الصاعدة التي اخذت تمتص فائض قيمة اجتماعي هائل، ما عادت قابلة بها، وانتظرت الفرصة السانحة للخلاص منها، ساعدها على ذلك انفكاك الشعب من حول هذه السياسة، ويأسه منها بعد أن رأى بأم عينه كيف تذهب جهوده سدى، وفقد الثقة بوضع يترك له الكلام المعسول ولسواه الثروات، ويقدم له الوعود ولغيره الرفه الحقيقي...

هذه الشريحة، التي اتسعت بدفع من نشاطها الاقتصادي والسياسي حتى صارت طبقة كاملة، تسيطر على المراكز الحساسة في جهاز الدولة ـ وخاصة في الجيش وأجهزة القمع والادارة ـ لم تعد تطيق صبرا على السياسة الوسطية، لانها أصبحت ترى فيها وقوفا في منتصف الطريق في مسألة تطور رأسمالية الدولة ورأسماليي الدولة، كما ترى فيها روابط خارجية محرجة مع حركة التحرر الوطني والقومي ومع بلدان المعسكر الاشتراكي. مع أن هذه الروابط

أضحت دون وظيفة وفقدت غايتها، وصارت ديكورا ثقيلا يجره ممثلوا البورجوازية الجديدة وراءهم حيثما وأينما رحلوا، ويحسبه العالم الرأسمالي احد الالتزامات التي تهدد علاقاته بهم، ويطالبهم بالخلاص منه.

عندما سددت حرب ٦٧ ضربة خارجية قاصمة لهذه السياسة، كانت القوى البورجوازية الجديدة، التي حولت سلطة البورجوازية الصغيرة ذات المنشأ الفلاحي الى أداة في يدها، بعد أن حولت الفئات البورجوازية الصغيرة الحاكمة من حملة للسلطة الى أدوات لها، قد قلبت ميزان القوى لصالحها على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، ودخلت مرحلة تصفية الاتجاهات والرموز المرتبطة بالعهد السابق، عهد ما قبل ١٩٦٧، لتسقط السلطة بعد ذلك في يدها، لتنفرد بها دون منازع أو منافس.

ولكن سقوط هذه السياسة، وتصفية وجهها ورموزها، لم يكن مجرد تغيير خط سياسي بآخر، وتبديل وجوه بأخرى بل كان ايذانا بانتهاء عهد عربي كامل، ومؤشرا الى اجهاض المحاولات السياسية والاجتماعية التي قامت بها الطبقة البورجوازية الصغيرة لاحداث التغيير في الحياة السياسية والاجتماعية للامة العربية أو لبعض دولها، ودليلا على تعثر المرحلة الثانية من حركة التحرر العربي التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية كبديل للمرحلة السابقة لها، أي المرحلة التي قادها الاقطاع والبورجوازية بعد الحرب العالمية الاولى ومنذ مطلع القرن العشرين، ضد الاتراك أولا ثم ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي والاسباني والايطالي بعد ذلك.

لقد آلت الحركة التحررية لما بعد الحرب الثانية الى ما يشبه ما وصلت اليه الحركة الاولى: الى التصالح مع الاوضاع القائمة أحيانا، والدفاع عنها والانضواء تحت الهيمنة الخارجية أحيانا أخرى والى اعتبار الوجود الصهيوني في فلسطين أمرا واقعا لا سبيل الى الطعن بجدارته.

لقد طويت صفحة من صفحات المد الثوري العربي، وبدأت صفحة جديدة من صفحات الجزر الرجعي، ساعد عليه غياب دور الجماهير السياسي المنظم في غالبية البلدان التي شهدت حركة الصعود الثوري، وتغيب هذا الدور عن عمد من قبل بعض القيادات السياسية التي كانت تلاقي الحركة الشعبية في منتصف الطريق، لا لتطورها وتدفعها الى الامام، بل لتعمل على احتوائها وحصرها باستمرار. كما ساعدت تلك الطريقة الفوقية والبيروقراطية في التعامل مع التنظيمات السياسية القائمة، ومع الحركة الجماهيرية عموما، وهي طريقة شلت هذه القوى، وحطمت قدراتها الى حد، ووضعتها في سياق الهبوط والانحدار السياسي، لانها جردتها من برنامجها المستقل أولا، ثم من شخصيتها السياسية والتنظيمية المستقلة ثانيا، وحرمتها من الحق بالاشتراك في تقرير مصير أوطانها السياسي ثالثا.

في مثل هذه الشروط المناسبة بدا التطور الرجعي، فما هي قواه، وما هي سماته وأهدافه، وما هي علاقاته بالامبريالية واسرائيل، وكيف يتصور مستقبل الوطن العربي ويعمل له ؟

قوى التطور الرجعي في الوطن العربي

لا بد من التمييز بين نوعين من القوى العربية الحاكمة الان: القوى التي حاولت العمل على التخلص من المجتمع العربي التقليدي في الداخل، ومن الهيمنة الخارجية، وتلك التي اصطلح على تسميتها بالقوى الرجعية التقليدية، التي تحكم بلدان كالسعودية وبلدان الخليج والمغرب.

والحقيقة أن النوع الاول من الحكام، أو من الانظمة الحاكمة يحتوي على مراتب وفئات:

ـ فهناك بلدان وصلت الى حكمها فئات وشرائح اجتماعية وسطى، لا تزال مستمرة في حكمها وفق استراتيجية قوامها الحرية والوحدة والاشتراكية كأهداف عليا للحركة التحررية العربية كما عرفناها منذ مرحلة الاربعينيات من هذا القرن.

ـ وهناك بلدان ارتدت القوى التي كانت تسعى للتحديث فيها تحت هذه الاهداف العامة عن هذه الاستراتيجية، واخذت تفتش عن سبل أخرى للحكم وللادارة الاجتماعية، تمتاز بالتركيز على الاساليب الذرائعية ـ النفعية، وباضعاف دور العامل المعنوي والايديولوجي للجماهير، ان في رسم سياستها أو في تنفيذها.

ـ وهناك أخيرا فئة ثالثة عملت لاحداث التحول الى المجتمع العصري عن طريق النموذج الرأسمالي في التنمية.

وهذه النماذج الثلاث تعاني كلها من حالة الازمة العربية الراهنة والشاملة. فالنموذج الاول عجز حتى الان عن جعل طريقه في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بديلا جذريا للنموذج التقليدي القائم، أو الرأسمالي المقترح، وانتقلت بلدانه بعد حرب ١٩٦٧، من حالة الهجوم الى طور الدفاع، ولم تجد بدا من الانكفاء على نفسها واتخاذ مواقع اقليمية هدفها الحفاظ على سلطة القوى والطبقات الحاكمة. الا أن هذه السلطة لم تجد الحماية لنفسها في التقوقع الحاصل، اذ تطورت بداخلها قوى بورجوازية الدولة التي ذكرناها سابقا، وأخذت تدفعها نحو موقف مناقض لمصالح الجماهير الشعبية بصفة متزايدة، داخليا وخارجيا، وموقف "الوسطية" الذي قلنا انه كان السبب في الهزيمة المفجعة التي حلت بحركة التحرير العربية...

أما النموذج الثاني فقد قطع خطوات طويلة على طريق التقهقر أمام القوى الرجعية التقليدية العربية، حتى صار هو نفسه ركنا أساسيا من أركان التطور الرجعي وسندا للانظمة التقليدية، بعد أن ثاب عن ماضيه الثوري في

موضوع الامبريالية، وفي موقفه من الرجعية داخل أقطاره وفي الوطن العربي، وتراجع عن طموحاته الوحدوية.

وقد بدأت هذه القوى تراجعها بعد فاجعة ٦٧، التي كان يجب أن تدفع بها الى استنتاج درس أساسي حول العلاقة مع الامبريالية، يتلخص في ضرورة حسم الصراع معها حسما كاملا ناجزا على المستويين العربي والداخلي، لانه لا يحتمل الحلول الوسطى. فاذا بها تستنتج العكس، وترتمي في أحضان العدوان الخارجي وقوى الامبريالية المساندة له، وترتد عن ماضيها الوطني والقومي المعادى للامبريالية، بل وتخوض معركة تصفية القوى التي تذكرها، داخل وخارج بلادها، بهذا الماضي، أو التي تمثله، خالقة بذلك الشروط المطلوبة للعودة عن المعركة مع الامبريالية.

ولقد أدلجت هذه القوى عودتها هذه، وارتدادها ذاك بأفكار تقول: ان المتغيرات الدولية قد جعلت المعركة مع الامبريالية تتم لصالح الشيوعية، ولهذا فان الحياد يقتضينا أن لا نخوض معارك مع أحد. كما قالت: ان محاولات التحديث التي كان سابقوها يقومون بها كانت تتم بروح الانحياز للا شتراكية، التي تتعارض مع التقاليد والاصالة، وبالتالي فان التحديث كان يقوم على تدمير الشخصية التاريخية للامة، بينما تقتضي الاصالة أن نفتش عن محاولات أخرى للتحديث تبقي على الشخصية الحضارية لشعب، وتقيه في الوقت نفسه الاغتراب عن ذاته...

تحت تغطية مثل هذه المقولات، شرعت القوى المرتدة في مسيرتها التراجعية والتقهقرية مدعية أنها لن تتراجع عن التحديث نفسه، ولكن عن أساليبه الديكتاتورية المفروضة، وعن الارتباطات الداخلية والعربية التي ستفقد البلد استقلالها حيال البلدان التي ترك أمر وضع عملية التحديث تحت اشرافها.

والحقيقة أن هذه الشعارات والحجج لم تكن سوى كذب ايديولوجي بالمعنى الفظيع للكلمة. لان الذين ضربوا عملية التحديث السابقة باسم الاصالة والاستقلال، لم يلبثوا أن داسوا أصالة بلادهم وشعبهم، حين فرطوا في استقلالها، ووافقوا على وضع أقسام واسعة من أقطارهم تحت وصاية الولايات المتحدة الامريكية، ثم أعلنوا استعدادهم للتعايش الايجابي مع اسرائيل واحتلالها لفلسطين، ثم تحولوا الى مجرد موظفين سامين للامبريالية، قبل أن يضعوا مقدرات بلادهم الاقتصادية والسياسية بيديها، سواء عن طريق ما سمي بالانفتاح الاقتصادى، أو بالتأكيد على أنها تملك ٩٩،٩٩ ٪ من أوراق الحل "للنزاع" العربي الاسرائيلي، وما تلى ذلك من مواقف خيانية جلية...

ونظرا للوزن الكبير الذى يحتله هذا الاتجاه السياسي في الحياة العربيةالمعاصرة، وللوزن التاريخي الذى كان للحركة التي نبع منها، فان صعوده يعادل في الواقع الارتداد التدريجي عن حركة الثورة العربية، كما عرفناها خلال العقدين المنصرمين. وكما كانت الحركة السابقة ذات طابع شمولي، فان الارتداد أخذ طابعا شموليا أيضا، ولم يقف عند زاوية من الزوايا، أو جانب من جوانب الرقعة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وقد بلغ درجة يمكن معها القول أنه نجح في الغاء الحركة السياسية التقدمية السابقة له، خاصة على مستوى السلطة وعمل الدولة وأهداف جهازها، حتى لا يكاد المرء يشك أحيانا في أن سلطة أخرى كانت موجودة محله.

اننا لا نريد أن نناقش ظواهر هذا الارتداد وأسبابه بالتفصيل. لكننا نكتفي بالقول أن هزيمة ٦٧ قد دجنت بورجوازية الدولة وأقنعتها بأن مصير معاركها مع الامبريالية والصهيونية هو الهزيمة التامة، وبأن استمرار هذه المعارك يهدد ليس هذين الكيانين الخارجيين فحسب، بل يهدد مصالح بورجوازية الدولة أيضا، خاصة بعد انهيار أدوات الدولة، (وخاصة الجيش) في حرب ٦٧، واضطرار القيادة الى بناء جيش غالبية أبنائه من العمال والفلاحين والمثقفين، ومعظم ضباطه من هذه الاوساط، ومن غير المحترفين أى من المرتبطين مؤقتا بالمؤسسة العسكرية، وعموما بالوضع الجماهيرى وبالحالة الشعبية.

منذ ذلك الوقت غدت المعركة مع الامبريالية والصهيونية تمثل خطرا داخليا، خاصة بعد أن تم احتلال تراب وطني في بعض بلدان المواجهة، وتحولت بذلك القضية الفلسطينية الى قضية داخلية بالنسبة اليها. وبما أن قرار التخلص من القضية الفلسطينية، بالمعنى الجديد، كان يعني قرار التخلص من المعركة مع الامبريالية، فان قادة الارتداد لم يلبثوا أن اتخذوا هذا القرار. وهذا أمر لا يفسر فقط منهجهم اللاحق حيال الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وموقفهم من الامبريالية التي تحولت من عدو الى صديق ثم حليف، بل يفسر أيضا موقفهم من عملية التحديث السابقة التي استغلوا نقاط ضعفها ليذبحوها، وموقفهم من الرجعية التقليدية، وهنا بيت القصيد...

اننا لا نعتبر القوى والبلدان التي تمثل النموذج الاول من القوى الرجعية العربية، مع أنها تتأقلم مع الوضع العربي العام الذى يقتضيها تقديم تنازلات هنا وهناك، ولكننا نلفت النظر الى أن التراجعات غالبا ما تبدأ بتنازلات، بل أنها ليست سوى التنازلات مرفوعة الى مرتبة الخط العام. ان أمام هذه القوى فرصة ذهبية في النضال ضد التهافت الرجعي السائد، ولكنها تتحول أكثر فأكثر الى العجز أمامه، وتتراجع عن سياستها السابقة حيال الطبقات والقوى والبلدان التي تمارسه، وهي سياسة كانت ذات منطلقات قومية، الى سياسة أخرى منطلقاتها الحفاظ على النظام القائم ضمن حدود قطرية معينة. وهذا يعني بداية احساس هذه القوى بوضعها الدفاعي الصعب، ويوحي بخوفها على نفسها، خاصة وأن التطور الاجتماعي الحاصل فيها الان يشبه كثيرا التطور الذى مهد للارتداد في الاقطار الاخرى...

أما قوى النموذج الثاني، وكذلك بلدان النموذج الثالث، فهي قد صارت تشكل الكتلة الرئيسية لقوى الرجعية العربية الجديدة، التي تتألف من القوى الرجعية التقليدية مضافا اليها قوى الارتداد عن حركة التحرر

الوطني والقومي العربي، التي عرفتها أمتنا منذ الاربعينيات، وخاصة بعد هزيمة ٤٨ في فلسطين. وقوى الارتداد لا تقف عند حزب معين، أو عند حركة معينة، بل هي تشكل في مناطق معينة أقسام من هذا الحزب أو هذه الحركة، في حين تشمل في مناطق أخرى الحزب بكامله، وخاصة على صعيده القيادى الاعلى، وعلى صعيد خطه السياسي ومصالحه الغالبة. لكن المفجع في الوضع الجديد هو أن القوى التي قادت الحركة السياسية العربية ضد القوى التقليدية الرجعية، قد صفيت مواقعها الى حد كبير على يد قوى نبتت بداخلها، بعد وصولها الى السلطة كوريثة لها وكمواصلة لخطها. ثم لم تلبث أن تصالحت مع القوى الرجعية التقليدية، وتبنت وجهات نظرها في عديد من قضايا السياستين الداخلية والخارجية، واستجابت للافكار التي كانت للرجعية حول الوضع الداخلي في بلدانها، قبل أن تقيم معها نقاط ارتكاز اقتصادية وسياسية وعسكرية (أمنية) مشتركة وقد بلغ هذا التطور حدا من النمو يجعلنا نقول: ان الحركات الثورية العربية، والمشرقية منها بخاصة، قد آلت الى الوضع الذى تصدت لتغييره، بعد اندحارها على يد القوى المرتدة عليها من داخلها، وخاصة منها الناصرية في مصر. ولعله مما يلفت النظر أن اندحار هذه الحركات يتم في اطار اندحار عدد من الحركات والقوى السياسية الكبيرة في "العالم الثالث" التي كانت الجواب السياسي على الظاهرة الاستعمارية في فترة ما بين الحربين، والتي ناءت باعباء النضال ضد الامبريالية في وضعها الراهن وعجزت عن الوصول ببلدانها الى شكل من أشكال الانتقال الاجتماعي والسياسي نحو مجتمع جديد.

سمات وأهداف التطور الجديد

نقطة الانطلاق في تحديد سمات التطور الجديد هي الحقيقة التي أوردناها سابقا: انها هزيمة قوى "التحديث" العربية، التي حدثت عام ١٩٦٧، وانتهت معها، تاريخيا ثم عمليا، مرحلة كاملة من العمل السياسي العربي. على أرضية هذه الهزيمة كان حتميا أن تستفيد الرجعية العربية التقليدية مما حدث لانه لم يوجد بديل ثورى حقيقي للانظمة المهزومة كما كان من الطبيعي أن تعمل الرجعية التقليدية على دعم جناح بورجوازية الدولة الصاعد المتداخل والمتحالف مع البورجوازية المحلية، المتحالفة هي الاخرى مع الامبريالية الدولية، وأن تفتح له ذراعيها وتعمل على احتوائه.

الحقيقة أن معركة الرجعية التقليدية العربية مع السياسة العربية المعادية للرأسمالية العالمية، والمصادمة للكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة هي معركة قديمة بدأت في أواسط الخمسينات، ولم تنته حتى الان. وكانت الرجعية العربية تعتبر ممثلي هذه السياسة ممثلين لشكل من أشكال "الشيوعية المحلية"، ورفضت أن تنظر اليهم في أى يوم من الايام كممثلين لامة طامحة مضطهدة، طال بؤسها وصمتها، وما عاد بوسعها أن تتحمل مصيرها السابق ونمط حياتها الراهن. وكان طبيعيا أن تتحالف مع القوى المعادية للشيوعية عالميا ومحليا، علّها توقف هذا السرطان الثورى المستشرى الذى يتهدد مصالحها ووجودها. فتحالفت مع الغرب ضد الطبقات الجديدة واعتبرت معركتها معها معركة حياة أو موت.

الا أن هذه الرجعية لم تكن في مستوى من القوة يمكنها من القضاء على القوى الجديدة بضربة واحدة، ثم اتضح أنها عاجزة على القضاء عليها بأكثر من ضربة أيضا، ثم تراكم حول القوى الجديدة من التأييد الشعبي ما جعلها تمثل خطرا جديا على معاقل الرجعية، خاصة وأن الجماهير المضطهدة في هذه البلدان ما كانت قانعة بقيادة الرجعية، ولا موافقة على نمط حكمها، وعلى علاقاتها الدولية والعربية، بل كانت ترى في القوى الجديدة سلطتها الشرعية، وان كانت بشكل غير رسمي. وقد بلغ وضع الرجعية حدا من التفاقم دفعها الى طلب العون من الامبريالية الامريكية، بحجة أن "الجزيرة العربية برمتها ستسقط في أيدى الكتلة الشيوعية ان لم تلجم الناصرية ويقضى عليها" وبما أن الرجعية كانت أعجز من أن تقوم بعملية القضاء على الناصرية، فان اسرائيل كلفت بهذه المهمة، ونفذتها في عام ١٩٦٧ وما تلاه، على خير وجه.

كانت الهزيمة اذن هي الاساس الذى انطلقت منه السياسة الجديدة، فالعدو ان أزاح من وجه الرجعية القوى السياسية التي أنهكتها بمعارك متصلة منذ أواسط الخمسينات، وأدى الى تشتيت وتفتيت الحركات الجماهيرية لانه أطاح بمراكز قيادتها وبطلائعها السياسية، وأعاد للا مبريالية الفرصة لتسترد هيمنتها على الوطن العربي من جديد، ولترتبه هذه المرة، لسنوات طويلة، دون خوف من رد فعل سريع.

ان الوضع الذى قام على منع الجماهير من الانتظام في حركة سياسية منظمة، والذى حال دون تبلور تعبيراتها السياسية الى جانب التعبير الرسمي السائد، مضافا اليه انهيار الادوات والمراكز والقوى السياسية الحاكمة في أعقاب هزيمة ٦٧، مكن قوى التحالف الرجعي الجديد من أن تعمل باطمئنان، ومنحها اليقين بأن ميزان القوى لم يعد متوازنا بينها وبين الحركة الثورية العربية بتصنيفاتها وألوانها المختلفة، بل مال لصالحها ميلانا شديدا، لان في احدى كفتيه الامبريالية + الرجعية التقليدية + الرجعية الجديدة المرتدة عن حركة التحرر القومي العربي + الميل الصهيوني المتزايد لقبول هذا التحالف ودعمه والاشتراك النشيط فيه، وفي الكفة الاخرى حركة سياسية مهزومة وجماهير مفتتة، وتجربة في السياسة والحكم مآلها أكبر من حسناتها وسيئاتها أكثر من مزاياها. ولقد دفع هذا الوضع القوى الداخلة في التحالف الجديد الى سلوك سبيلين:

ـ الاول خلق ظروف داخلية (محلية وعربية) تحول دون تبدل ميزان القوى من جديد لصالح حركة

ثورية ما.

ـ والثاني خلق الظروف الخارجية (مع العدو والامبريالية) لايجاد نظام من "الامن" المتبادل في المنطقة يحول دون حدوث مفاجئآت ثورية من أى نوع كان، ويحبطها ان حدثت.

ولتحقيق الهدف الاول قام الرجعيون التقليديون بسلسلة من الخطى هدفت الى:

١) تحديث جهاز الدولة الذى يمتلكونه، فشرعوا ببناء جهاز ادارى واسع فيه عناصر موهلة تاميلا عاليا، وبناء جيش مسلح حتى الانياب يتصرف باسلحة ومعدات تتجاوز كثيرا حدود الامن المكلف بالحفاظ عليه.

٢) الشروع ببناء قاعدة تحتية للاقتصاد، كالطرق والموانىء والمطارات وخزانات المياه الضخمة.

٣) السماح بقدر من تعليم نخبوى يسمح لتوسع اجهزة الدولة في أن يجد العنصر البشرى الضرورى له، ويربي واسعة من الطاقات المتعلمة "المحصنة ضد عدوى الافكار الثورية".

٤) توسيع دائرة اتخاذ القرارات الهامة بحيث تشمل جهازا من كبار المسوولين العارفين نسبيا بقضايا بناء الدولة الحديثة، وبآليات عمل النظام السياسي والاقتصادى العالمي.

وقد ساعد الرجعية التقليدية على السير وراء هذه العملية الدور الاساسي الذى ترك لها في عملية اعادة ترتيب المنطقة امبرياليا، وما سبق أن قلناه حول انهيار الموجة الثورية الصاعدة، وانعكاس تطورها الى التمزق والتقهقر.

أما المرتدون عن حركة التحرر الوطني والقومي العربي، فقد عملوا بدورهم على ترسيخ سلطةبورجوازية الدولة التي يمثلونها داخل أوطانهم، فحولوا جيوشهم الى أدوات للقمع الداخلي ووسعوا عدد ونفوذ أجهزة المخابرات التي يملكونها، واخذوا بدورهم يفككون القوى السياسية الشعبية الموجودة في بلدانهم، ويفتحون الابواب للرأسمال الامبريالي ينهب ويسلب على هواه، ويضع الشروط التي تناسبه، اقتصادية كانت أم سياسية. وهي تجهد الان لايصال الاوضاع الى حالة من التردى والامتراء يعجز الشعب معها عن انتاج لقمة عيشه، فيسهل قمعه ولجمه، وتصاب فيها الاحزاب القائمة بالشلل، فتنحرف عن الاهتمام بقضايا الشعب ومشاغله لتتحول الى مجرد أداة لتنفيذ القرارات الحكومية والدولتية السياسية، والى جهاز للمراقبة وكتم الانفاس وكتم الافواه، في حين تتوحد مصالح العصابات الناهبة التي تشكل قيادة الدولة وكادرها الاعلى عن طريق توزيع للثروة الاجتماعية بتكافوء مع حجم ودور وقوة كل طرف من هذه العصابات.

وهي بسبب وضعها الاقتصادى والسياسي ونمو أجهزتها القمعية، بمسيس الحاجة الى الرجعيات التقليدية التي ما كثرت نقودها وتعاظمت الا لتلبي فيما تلبيه حاجات هذه الشرائح من بورجوازية الدولة التي تقود عملية الارتداد عن الماضي الثورى لاحزابها وبلدانها وشعوبها. وتعرف بورجوازية الدولة ذلك خيرا من سواها، ولهذا تسارع الى تلبية مطالب الرجعية التقليدية بمجرد أن تهمس هذه بها.

ان مجمل هذا التطور في الاوضاع العربية قد قاد الى حركة في اتجاهين متلاقيين: فالمرتدون عن حركة التحرر الوطني والقومي صاروا يوءمنون بالتحديث على النمط الرأسمالي، والرجعيون التقليديون تخلوا عن ادعاءاتهم بأن "خصوصية مجتمعاتهم تكرههم على السير في طريق خاصة بهم، وصاروا يتحدثون لغة "ليبيرالية" وصلت الى حد أن ملك المغرب وأمير السعودية عبدالله صرحا أنهما ليسا ضد الاشتراكية اذا لم تكن تعني الشيوعية. وهناك آمال كبار في أن توءدى هذه الحركة الى الالتقاء على جملة من المصالح المشتركة، التي ستنتج بدورها سياسات وتصورات مشتركة يمكن توسيعها مستقبلا حتى تغطي سائر القضايا التي تخص التطور السياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات العربية بأسرها. ويمكن القول أن الرجعية سعيدة بالدور القيادى الذى سلم لها، بانتقال مركز القيادة العربية اليها، وباهمية الانجازات التي حققتها خلال السنوات الماضية ضد الحركة التقدمية والثورية العربية.

"الامـــــن العربـــــي"

ولعل أهم ما يشغل بال الرجعية العربية في هذا الصدد، هو موضوع الاحتمالات الثورية للمجتمعات العربية، أى موضوع "الامن العربي المشترك"، الامن ليس ضد اسرائيل، بل ضد الحركات الشعبية والجماهيرية المحتملة. ومن المفيد أن نذكر هنا بأن السادات قد استنفر جيشه عندما أغتيل الملك فيصل، وأن تدخله هو الذى احبط الانتفاضات الشعبية والعسكرية في السودان، وكذلك الشأن بالنسبة لاسراع النظام المغربي بالتدخل في تونس، بعد تدخلاته المتكررة في زائير بدعوى حماية العروبة والاسلام..

ان الامن هو الان اساس العلاقات القائمة بين الانظمة الرجعية، وهو ليس الامن البسيط القائم على تبادل الخبرات والمعلومات، بل الامن بمفهومه الواسع والركب القائم على ربط وجود نظام ما بوجود نظام آخر. وتستفيد القوى الرجعية التقليدية والجديدة من ميزان القوى الراهن لفرض مفهومها في الامن على المنطقة، هذا المفهوم الذى يقوم على وجود نقاط ارتكاز سياسي وعسكرى مامونة ومحصنة ضد الاحتمالات الثورية المفاجئة، على أن تقوم هذه النقاط بحماية نفسها وحماية جيرانها أيضا، بحيث لا يحسم ميزان القوى الداخلي بعد الان وضع أى دولة من الدول، بل يحسم هذا الوضع على ضوء ميزان القوى العربي أيضا، فلا تبقى مسالة الثورة والثورة المضادة قضية قطرية او اقليمية، بل تصبح قضية "أمن عربي"، وتسارع أنظمة نقاط الارتكاز الى التدخل لقلب ميزان القوى الداخلي لصالح الثورة المضادة، ان حدث ومال لصالح الثورة.

أما الهدف الثاني، وجوهره خلق ظروف خارجية (مع العدو والامبريالية) لايجاد نظام من الامن المتبادل يحول دون حدوث مفاجآت ثورية من أى نوع كان، ويحبطها ان حدثت، فهو قائم على اساسين هامين :

ـ الاول يقول ان الامن العربي الداخلي لا يساوى شيئا، وليس ممكن التحقيق أصلا، ان لم يواكبه أمن خارجي يقي الانظمة من المفاجآت، ويسد ثغرات أمنها الداخلية والخارجية، وما اكثرها...

ـ والثاني ينطلق من أن التجربة قد علمت الرجعية التقليدية بعدم الثقة بوعود غيرها. وهي لا تثق باوضاع الرجعية المرتدة.

غير أن الاساس هو نظرة الرجعية التقليدية وحليفتها الرجعية الجديدة الى مستقبل المنطقة. فالحرب التي نشبت عام ١٩٤٨ دمرت فرصة الاقطاع والبورجوازية في دول الطوق حول فلسطين، وحرب١٩٦٧ دمرت امكانية البورجوازية الصغيرة، واختلال الوضع الامني لبورجوازية الدولة سيدمرها، وسيذهب بفرصتها في تثبيت أقدامها وتوطيد مواقعها، وهزيمتها لن تكون أمرا بسيطا، بل ستفتح الطريق أمام الطبقات الثورية حقا وفعلا، وفي طليعتها الطبقة العاملة، لان تقتحم خشبة المسرح وتستولي على الدور الرئيسي، وهذه الطاقة الكبرى الخطيرة بالنسبة لكل انواع الرجعيات.

وبما أن هذا الوضع لا محيد عنه ان حدثت حرب اخرى مع الصهيونية والامبريالية، وبقيت اسرائيل خارج نظام الامن العربي، والامن الامبريالي الذى يرتب المنطقة، فانه لا بد من ادخال اسرائيل الى الحلف بين التقليديين والجدد من الرجعيين العرب. ففي قوتها كفالة للمستقبل، وفي جيشها ضمانة من مفاجآت الجيوش العربية. ولكن ما هو السبيل الى دمج هذه القوى الثلاث مع بعضها في نظام للامن الجديد، يحفظ لكل منها مصالحها ويحقق لها جزءا اساسيا من مطالبها، ويضع المنطقة العربية لفترة طويلة في كف الامبريالية أو تحت أقدامها؟ انه انهاء الصراع العربي الاسرائيلي، بانهاء القضية الفلسطينية، والقبول باسرائيل كقوة من قوى المنطقة لا يستطيع أحد، ولا يجوز له، أن يرميها ولو بوردة كما يقول المثال العالمي...

ان الرجعية العربية تعلم علم اليقين أن الطابع المعادى للامبريالية هو الذى قاد الطبقة البورجوازية الصغيرة الى مواقع الراديكالية على أصعدة مختلفة، وهي تعرف أن المعركة مع الامبريالية هي التي ادت الى "الاشتراكية"، وهي التي أضعفت مواقع الغرب وعملائه في الصراع الدولي داخل المنطقة العربية، ولهذا فهي تخطط لانهاء الصراع العربي الاسرائيلي ضمن اطار عام ينتهي بداخله، اساسا، اى صراع مع الامبريالية.

وبهذا يصبح انتهاء هذا الصراع قسما من نظام دولي للامن في المنطقة، اطرافه الامبريالية من خارجها، والصهيونية في فلسطين المحتلة والرجعية العربية بكل صنوفها من داخلها. وهذا، في الوضع الراهن، سيدعم الانظمة القائمة، التي تلتقي اكثر فاكثر على ارضية اقتصادية اساسها اقامة طبقة وسطى واسعة نسبيا تدعم بورجوازية الدولة ونظامها، وتقيم لنفسها نمطا من الاقتصاد الاستهلاكي والتسول لا يبقي للشعب شيئا، فان تحرك لتهديد هذا النظام والوضع السياسي المنبثق عنه، جابهته أجهزة القمع الخاصة، فان عجزت عن ذلك، تحركت اجهزة القمع من أحد مراكز الثقل السياسية والعسكرية التي تبنيها الامبريالية، مثل مصر والسعودية أو المغرب، فان فشلت جاء دور الصهاينة في المشرق، فان لم ينجحوا، كان لدى الامبريالية ما تفعله بقواها المباشرة، بعد أن تكون القوى غير المباشرة قد استنفذت جميعا، ووفرت عليها خوض الصراع ضد الشعوب منذ المرحلة الاولى.

ومع ان مشاكل جديدة تجابه عملية الصلح مع العدو المحتل لفلسطين العربية، فان الرجعية تستميت لتدليل العقبات، وازالة المشاكل، فهي على استعداد لان تتعاون مع الشيطان حقا، من اجل حماية نفسها وصيانة امتيازاتها، وقمع شعبها وطموحاتها الثورية والانسانية.

ربما بدت الصورة التي رسمناها للوضع العربي قاتمة بعض الشيء، الا أنها صورة واقعية تتجلى في كل قسمات هذا الوضع وتعبر عن سماته الرئيسية. والمسالة على كل حال ليست مسالة تأملية، بل هي مسالة علمية: فظل ما كان يسمى حركة التحرر الوطني والقومي في انحصار، وعدد البلدان التي كانت تعتبر تقدمية في تناقص، بينما يتصاعد نجم الرجعية التقليدية والرجعية الجديدة، وينتقل مركز القيادة العربي "من القاهرة الى الرياض"...

الجماهير العربية في مواجهة ثالوث الامبريالية والرجعية والصهيونية

لقد سبق وقلنا أن الانظمة السائدة، أنظمة الترتيب الامبريالي، تمثل خليطا من القوى، بعضها تقليدى رجعي قاتل للثورة طوال عشرين عاما، وآخر مرتد عن الثورة بعد أن كتم غيظه وصبر عليها نيفا وعشرين عاما. وهذا أن الطرفان يكنان حقدا مزمنا على الثورة، ويتنافسان في اظهار الحقد على قضية الثورة وجماهيرها، وهما يعتقدان أن وضعهما هجومي، في حين أن وضع القوى الثورية دفاعي، ويستمران بالتالي في المرحلة الراهنة: مرحلة اجتثاث القوى الثورية والحركات التقدمية المعادية للامبريالية. وهما يهجمان بكل ما اوتيا من قوة، وينسقان في كل مكان، لانهما يعرفان أن الحركة الثورية الكابية، لا بد أن تنهض من كبوتها، وانها ستنطلق اقوى مما كانت عليه وأكثر جذرية، بعد أن غادرتها عناصر كثيرة كانت تعد لسنوات طوال من صلبها. وتحاول الرجعية القديمة والجديدة، أن تستفيد من

حالة الفراغ الثورى الشائعة الان، ومن تفكك قوى وجماهير الثورة، ومن ميل ميزان القوى ضد الحركة الشعبية في غالبية الاقطار العربية. كما تحاول أن تستفيد من دعم الامبريالية الواسع لها، ومن فائض الاموال التي تمتلكها. وخطتها بسيطة وواضحة، ألا وهي توسيع قاعدتها الاجتماعية ببناء طبقة وسطى واسعة نسبيا، تستند اليها سلطة الدولة في كل مكان، تلك السلطة التي تسخر لقمع شعب برمته ومنعه من الحرية والكلام، ومن الاضراب والدفاع عن مصالحه، والممنوع قبل كل شيء من تنظيم نفسه سياسيا، ومن بلورة وعيه ثوريا، والمعرض لعملية نهب واسعة تفقده معظم ما ينتج ولا تبقي له سوى الكفاف، حتى لا يحدث أى تراكم كمي في وضعه الاجتماعي وفي وعيه، قد يؤدى الى تحول نوعي تترتب عليه، ربما قفزة سياسية ما، أو تبدل ما في ميزان القوى الداخلي.

ان الثورة الفاشلة التي خرجنا منها تعني أن مرحلة قد انقضت وأخرى في صعود، والمرحلة الرجعية الصاعدة تظهر ملامح خاصة وجديدة حاولنا شرحها وتفسير آلياتها في الصفحات السابقة، لا لنبث الذعر في أنفسنا كثوريين، بل لنفتح أعيننا على الوقائع كما هي، وليس كما نشتهيها أن تكون، ولكي ندرك أبعاد هذه المرحلة، ونخطط للخلاص منها بوعي، بعد أن نعرف نقاط قوتها وضعفها. واذا كانت المرحلة القادمة والحالية، المرحلة الرجعية، قد وضعتنا أمام واقع جديد، فان معرفتنا لهذا الواقع هي شرط خلاصنا منه، وعلى كل حال فان التطور الذى حصل لم يكن احادى الجانب، بل هو خلق لضرورات موضوعية للتصدى له، كما يخلق القوى القادرة على التصدى، والبدائل الضرورية التي ستحل في محله.

لا نريد أن نعزى أنفسنا في الملاحظات القليلة اللاحقة. واذا كنا قد وصفنا الوضع الرسمي العربي في حلقتين أساسيتين: البلدان الرجعية التقليدية، وبلدان الارتداد عن حركة التحرر القومي، والقينا من خلال هذا الوصف بعض الاضواء على الوضع الشعبي، فانه يهمنا هنا أن نستكمل الصورة، من جانبها الاخر، المعاكس.

ونلاحظ أن التراجع العربي يحدث من فوق، على مستوى الانظمة والقيادات والمؤسسات، أكثر مما يحدث تحت على مستوى الجماهير والشعب، بل ويمكن القول أن الحركة التراجعية من فوق يقابلها حركة تطور ونمو من تحت، سيتوقف عليها مصير المنطقة السياسي لفترة طويلة. وتحدث هذه الحركة من تحت لاسباب كثيرة. أولها أن السياسة الرسمية التي وصفناها معادية لامال الجماهير وطموحاتها، ومتعارضة مع مصالحها، فهي تفقدها قدرتها على التعبير السياسي عن نفسها، وتجعل منها الضحية الاولى والاخيرة. وثانيها أن هذه الجماهير قد جرت الى ساحة السياسة بقوة خلال السنوات العشرين الماضية، دون أن تحل مشاكلها حلا جذريا حقيقيا، وهي لا تزال موجودة في ساحة السياسة، رغم الهزائم التي حلت بالقوى السياسية التي سارت هذه الجماهير ورائها، وما لم تحل القضايا السياسية لهذه الجماهير وفق مصالحها، فانها قد تدمر المسرح وتحرقه على من فيه، ولعل انتفاضات الجماهير المصرية خير دليل على الحضور السياسي للجماهير الشعبية، وعلى استعدادها للفعل السياسي، حتى دون أن تجد طلائع ثورية تعبر عن أهدافها ومصالحها، وتنظم حركتها وتستقطب طاقاتها. وثالثها أن برنامج الرجعية لا يرضى بأقل من الصلح مع العدو والاستسلام للامبريالية والتخلي عن المصالح القومية المشروعة للامة العربية، التي قدمت الجماهير من اجلها تضحيات لا تعد ولا تحصى.

هذه الحركة المعاكسة، وان كانت لا تجد حتى الان تعبيرات سياسية منظمة تتكافأ معها تماما، فانها التربة الخصبة لنمو وتجذير الحركة التقدمية العربية حتى ترتفع الى مستوى هذه التعبيرات. ولعله من المفيد التذكير في هذا السياق أن الرجعية تبذل قصارى جهدها لتفتيت هذه الجماهير وتفكيكها، واخراجها خارج ساحة الفعل السياسي، تمهيدا لاخراجها خارج ساحة السياسة برمتها، ووسيلتها الى ذلك هي القمع المادى والمعنوى والسياسي والايديولوجي. ومع أن هذه العملية السلطوية تحقق بعض النجاحات هنا أو هناك، فانه محكوم عليها بأن تعطي نتائج مضادة للسلطات التي تعمل لها شريطة أن تحسن الاحزاب والمنظمات والقوى السياسية العمل وسط الجماهير. ولقد اثبتت التجربة الواقعية خلال السنوات المنصرمة أن المجتمع العربي ينشطر الى شطرين: غني يصعد الى فوق، حيث يصبح سندا للسلطة، وفقير يمثل اكثرية الشعب الساحقة ينزل الى تحت ليشكل، موضوعيا، مادة متفجرة خطيرة وقابلة للاشتعال. هذه العملية الموضوعية، ذات الاساس الاقتصادى، تتزاول مع اجتذاب الجماهير الى ساحة السياسة حيث تحل قضايا حلا يتعارض مع مصالحها، أو لاتحل أبدا.

وعلى كل حال، فان ظاهرة الحركة التحتية المعاكسة للتراجع الفوقي، أى على صعيد السلطة، هي حتى الان، وفي غالبية الاقطار العربية، ظاهرة موضوعية لم تعبر بعد عن نفسها تعبيرا سياسيا نوعيا، ولم تجد بعد التنظيم القادر على استقطابها وتطويرها وتجذيرها، لكنها كأساس موضوعي، التربة التي ستنمو فيها التنظيمات الطليعية المستقبلية. هذه الجماهير، بحركتها النامية هي اذن رأس مال الحركة الثورية العربية الاول، وهي ليست كذلك بوصفها موضوعا للفعل السياسي وحسب، بل وبوصفها القوة الفاعلة والحاسمة على الصعيد الساسي أيضا وقبل كل شيء. ولا شك أن هذه الجماهير هي مراهنتنا الاولى والاهم. هذا أولا. من ناحية ثانية نلاحظ ظاهرة أخرى هي عملية الغربلة والفرز الواسعة والتي تحصل على صعيد السلطة نفسها، وتعتبر خطرا على السلطة ذاتها.

ان أساس هذه الغربلة متعدد الوجوه، فهناك وجه سياسي، وآخر اقتصادى، وثالث اجتماعي لها. وعلى سبيل المثال فان قسما كبيرا من ضباط وجنود دول الارتداد لا زالوا يمثلون خطرا على دول الارتداد ذاتها، بسبب منبتهم الاجتماعي أولا، وعجز السلطة عن ادخالهم في

الطبقة المميزة ثانيا، وتربيتهم السياسية المعادية للامبريالية ثالثا. كما أن الاحزاب المتواجدة في هذه البلدان لها ماض معين في النضال ضد النفوذ الخارجي والرجعية والصهيونية، كما أن قاعدتها في غالبيتها من الفئات الشعبية الفقيرة. وهي تشهد اليوم جملة من الصراعات والتناقضات الداخلية حتى يخال من ينظر اليها أن كلا منها يتكون من مجموعة أحزاب منضوية تحت لواء حزب واحد، فهي متقاتلة متناحرة، متصارعة ومتعادية.

ان الغربلة التي تحصل على صعيد السلطة وأدواتها، وهي شكل من أشكال تآكل السلطة، وليس شكلا من أشكال تعزيزها، كما أنها تفتح الباب لكل أنواع المفاجآت السياسية، مع العلم بأن المفاجآت شيء، وانتظار خلاص المجتمع على يدها شيء آخر، شيء وهمي ان لم يكن خطيرا وناحرا...

أما على صعيد القوى والاحزاب السياسية المعارضة الموجودة في هذا القطر أو ذاك، فهناك أيضا ظاهرة الغرز والغربلة التي كادت تكون ظاهرة عامة في مجموع الوطن الكبير، والتي جعلت هذه القوى تشهد عملية استقطاب واسع حول قطبين، في واحد منهما غالبية قواعده من المناضلين الصامدين، وفي قطبها الاخر غالبية قياداته مع عدد من كوادرها الوسطى وعدد قليل من قواعدها، وفيما بينهما هوة ايديولوجية وسياسية شاسعة، ما بين توجه قيادي يتعايش ويزكي ويبرر الاوضاع القائمة، وتوجيه وممارسة قاعدية شعبية تسعى للتغيير والنهوض الثوري.

ومن جهة أخرى، شرعت بعض أنظمة الرجعية التقليدية ــ ومن بينها المغرب والسعودية ــ في ايجاد واجهة برلمانية شكلية للتغطية عن جوهر حكمها المطلق والانسجام مع متطلبات حماتها الامبرياليين. الا أن هذه الواجهة الشكلية نفسها، يمكن أن تدخل الرجعية التقليدية في تناقض مع نفسها، أي مع طبقتها، بحيث يدخل الاطار الاجتماعي الذي اختارته لنفسها في تناقضات داخلية ما بين تقليدي وعصري، اقطاعي وبورجوازي ...الخ

الامر الثالث الذي يلفت النظر في اللوحة السياسية العربية الراهنة هو نشوء وظهور قوى سياسية جديدة، تأخذ بعين الاعتبار أنها ترث ثورة عربية فاشلة، أو فلنقل حركة ثورية كابية، وأنها يجب أن تنطلق من حيث وصلت هذه الحركة، وتستفيد من سائر نقاط ضعفها وقوتها، وتتفادى مآلبها وأخطاءها. هذه القوى تدرك أنها في مواجهة مرحلة جديدة من الواقع السياسي العربي تحتاج لاعادة النظر في وعي وممارسات من سبقها من القوى، وهي تدرك أن مجابهة هذه المرحلة الجديدة لن تكون مجدية، ان حدثت بالاساليب والعقلية السابقة، التي لم تر الا الفشل ولم تعرف كيف ترده. فضلا عن هذه القوى الوليدة فان هناك قوى جماهيرية قائمة في هذا القطر العربي أو ذاك تتطلع الى التصدي للمرحلة الراهنة من خلال دراسة تجربتها السابقة والاستفادة من دروسها، نجاحات كانت أم اخفاقات، ومع أن هذه القوى تنشأ وتتعلم في خضم الصراع، فانها تتطور وتتقدم، لان شروط نشوئها وتعلمها تحتم عليها الخوض في خضم هذا الصراع.

ان الثورة المضادة العربية تدخل مرحلة جديدة، وكذلك تفعل الحركة الثورية العربية بكل ظلالها وصنوفها. ومع أن مواقع الثورة المضادة هي الافضل، فان مواقع الحركة الثورية ليس ميؤوسا منها، بل هي قابلة للتحسن بسرعة، بسبب وضع الجماهير وحالة السلطات الحاكمة نفسها. واذا كانت الثورة المضادة تتم الان على مستوى أرقى وأعلى من الثورة المضادة التي سبقتها، فان الحركة الثورية يجب أن تتم بدورها على مستوى أرقى وأعلى من الحركة التي سبقتها، وآلت الى الفشل، وهي لن تصل الى هذا المستوى، ان لم تكن قادرة على التصدي للثورة المضادة على كل المستويات والاصعدة: قومية كانت أم قطرية، سياسية كانت أم اجتماعية. واذا كان تشرذم الحركة الوطنية في السابق هو أحد أسباب ضعفها، فان نضالها المشترك على الصعيدين القومي والقطري سيكون عاملا من عوامل نموها المستقبلي، وسببا من أسباب تحول ميزان القوى لصالحها بسرعة.

لقد اعتبرنا في هذه الملاحظات نقاط ضعف الرجعية، نقاط قوة الحركة الثورية المعاكسة، فمتى نستطيع الحديث عن نقاط قوة للحركة الثورية تنبع من ذاتها، وليس من ضعف خصومها؟ تلك مسألة عملية نضالية تتوقف على سلوك والتزام كل واحد منا، وعلى استعداده للتضحية، لانه ما عاد ينقذ أمتنا المهددة بالاندثار السياسي الا الالتزام الثوري والكفاح والتضحية في سبيل نصرة قضايا جماهيرنا المصيرية. ■

كمال السامي